والتلف ليس شرطا انما عبر به لان الغالب ان التقرر انما
يكون بسبب التلف منه وما من قوله ما يستوفي منه
موصولة وهو من جميع العموم اي يتلف الذي يستوفي
منه اي يتلف كل شيء يستوفي منه لا نكرة بمعنى شيء
لانها نكرة في سياق الاثبات فلا تعم فيهما
وقوله لانه اي لان ما يستوفي به اي الا الذي يستوفي
به اي لان كل ما يستوفي به الحيوان تعلم الحال كان
الاستثناء من معيار العموم وجعل ما موصولة
في الوجه الثاني ينطبق على القاصرة التي ذكرها
اهل المذهب والخارج عنها شيء قوله منه كان
الواجب تقريبه على عامله فيقول ما منه يستوفي
لتغيير الحصر والاختصاص اي يتلف كل ذات
لا تستوفي الا منها وهذا انما يكون في الدابة المعينة
واما غير المعينة فلا تنفسخ الاجارة بتلفها لكن
كلامه الآتي في كراء الدواب يدل على ذلك فلا مانع
بقيد بعضه بقوله وسن لقلع فسكنت المعفو
الفصاد هو عطف على صبي لانه مجرور وعلى
البرلية من به اعود لذلك تنفسخ الاجارة في هاتين
المسألتين وهما اذا استؤجر على قلع سن او ضرس
فسكن المها او على ان يفتصد من شخص فيعفو
عنه غير المستأجر ممن له الفصاد كما اذا ترك اولادا
مثلا الشرط الخلف فيهما اما ان كان العافي هو المستأجر
فلا تنفسخ الاجارة بعفوه فمعنى قوله وسن لقلع
انها استؤجر على قلع سن فسكنت وعبارته
لا تساعده لان معناها انها استؤجر على سن

لقلع



لقلع فسكنت او المستأجر عليه السن وهو الاصح له فيه
العبارة اذ يقول وقلع سن فسكنت اللهم الا ان يريد
وسن لقلع انها استؤجر على سن للجبر قلعها وفيه تكلف
وقوله فسكنت اي السن اي الما فالتشبيه المحتاج
من الحرفان اليه التأنيث وعدل في قوله كعفو الفصاد
عن العطف الى التشبيه لان السن مما يستوفى فيه
المنفعة والعفو عن الفصاد ليس من ذلك قيل وما في
شرحي من استيفاء المنفعة وقوله فسكنت اي
حيث وافقه الجبر على ذلك لا خلاف بصرف الاجرة
وبغصب الدابة وغصب منفعتها اي بمر كذلك تنفسخ الاجارة
اذا غصبت الدار المستأجرة او منفعتها اذا كان الغاصب
لا تناله الاحكام وانفسخ في هذين حق المستأجر فله النقاض على
اجارته وخرج بغصب المستأجر منزلة المالك فيجري فيه ما مر
في قوله او ان زرع فاسد تحمل الخ فمن افتى بان للمالك على
الزارع اجرة المثل يعني اجارة المستأجر بالغصب فقد
اخطأ في محل التشبيه فتأمل يغصب ولعل المؤلف حرف بلفظ
غصبوا لم يكتف بغصبه على الدار لدفع توهم كون منفعتها
منصوبا على انه مفعول لغلا يثبت الفتح الا بغصب
الشيء وليس كذلك فلو تكلف المستأجر كما لا على تخليصها
من الغاصب فلا يحاسب به من الاجرة وهو مجيبة نزلت
به وبعبارة ومعنى الفتح في هذه المسائل انها اجارت
معرضة للفسخ لا انها تفسخ بالفعل بدليل قوله الآتي
يرجع في بقيته وامر السلطان باعلاق الحوانيت
اي وكذلك تنفسخ الاجارة للحوانيت اذا امر السلطان
باعلاق الحوانيت لم يتمكن المكتري من المنفعة

Copyright King Saud University